هواء في شبك

(هاي ما افتكرناها)

يحكى ان الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري، كان يصدر في بغداد جريدة يومية، وحدث ان تعرض له نوري ثابت، وكان يكتب في الجرائد، نتفا فكاهية بامضاء حبزبز، وهو موظف في وزارة المعارف، فاغتاض الشاعر الكبير الجواهري، ونشر في جريدته مقالا تعرض فيه لنوري ثابت، ولوزارة المعارف سماها فيه: وزارة الحزابزة والقزامزة، وكان نوري ثابت من اصدقاء المله عبود الكرخي والملازمين لمجلسه، فاثاره على الاستاذ الجواهري، فهجاه بقصيدة نشرها في جريدته، فاقام الجواهري دعوى قضائية ضد الكرخي؛ فاجتمع الكرخي ونوري ثابت قبل يوم المحاكمة، واتفقا على الاجوبة التي يرد بها الكرخي على اسئلة القاضي، وفي يوم المحكمة فتحت الجلسة، وحضر الكرخي، فجلس في قفص الاتهام، اما نوري ثابت فجلس مع المستمعين، يسمع ويرى، وتكلم الكرخي، فادعى انه بهذه القصيدة لم يقصد الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري، وانما قصد نعيم الجواهري، صاحب فندق الجواهري بالميدان، فقال القاضي للكرخي، انك في قصيدتك تعيّر الجواهري بأنه كان معمما، وانه خلع العمامة، ونعيم الجواهري مسيحي لايعرف العمامة، فماذا تقول؟ فوجد الكرخي نفسه في موقف حرج، وعلم انه لاخلاص له من المسؤولية فأحالها الى فكاهة، والتفت وهو في قفص الاتهام الى نوري ثابت قائلا: (نوري هاي ما افتكرناها).

ولا نقول كما قال الكرخي ان هذا لم يقع في خلدنا، لقد فكرنا بكل شيء، وحسبنا كل شيء، وكنا في كل خطوة نحو الانتخابات نختار مصيرنا ولاندعه للتطرف والهمجية، احدهم قال لي ان احد وزراء الحكومة الجديدة كان مصلحا للثلاجات في سوق مريدي، وكان يظن ان هذه مثلبة ضد الرجل، فكان جوابي محرجا له حين قلت: حبذا لو يكون هذا الرجل في موقع يتعلق بالصناعة، خصوصا اذا كان مبدعا في مجال عمله، وشرحت له كيف ان صباغي الاحذية صاروا رؤساء لدول كبيرة، واغلب الوزارات تعتمد على المستشارين من ذوي الكفاءة والخبرة، ومهمة الوزير دائما ماتكون ادارية توجيهية، ونحن لانريد ان ننسى دول البروليتاريا، وماذا فعلت الطبقة العاملة عندما تسلمت مقاليد الامور في دولها، وقد كشفت عن عبقريات مدفونة اظهرتها ثورة الجياع.

لا ادري من اين جاءت هذه الارستقراطية الفكرية لتجد لها ممولين في داخل شعبنا، وليركز عليها الاعلام بشكل جائر، حتى صار الكثيرون يتندرون بشخصيات الحكومة ويقذفونهم انهم ليسوا من الكفاءات، ماذا فعل الكفوء غير النزيه، لقد سرق اموال العراق وهرب، ليقيم حفلات في فنادق متطورة، على اقل تقدير مصلح الثلاجات لايمتلك ثلاث جنسيات، وهو حتى اللحظة لم ير جواز السفر، وفي مرحلة مثل مرحلتنا علينا ان ندع القطار يسير، لنتخلص من عصابات الاجرام، لنصنع الهرم، والاخطاء واردة بنسب مختلفة تتناقص كلما مرّ عليها الزمن، ما يعني اننا نستطيع ان نصبر ونتعاون في بناء بلدنا ولانجعل العقال في ارجل الحكومة، ما تصنع الحكومة للذي اقتلع الاسفلت وحفر الارض، وبعدها يبكي من سوء المجاري والوحل في الشتاء، علينا معرفة انفسنا ومحاسبتها لان الحكومة وحدها لاتستطيع ان تفعل شيئا وعلى الشعب ان يسندها.

مرة قرأت ان العراقيين في مسجد الكوفة يمتلكون الكثير من الحصى، يستخدمونه للتسبيح، فمنهم من يأخذ حصاة بعد اخرى ويسبح، ومنهم من يأخذ خمسة حصيات ويقول: سبحان الله بعدد هذه، ومنهم من يأتي (بكوشر من الخوص) ويملؤه بالحصى وهو يقول: سبحان الله بعدد هذا الحصى، ومنهم قليل الصبر والاناة فهو يقول: سبحان الله بعدد الحصى الموجود في المسجد، ولهم في الحصى مآرب اخرى منها، حصب الخطباء اذا لم تعجبهم الخطبة، وربما حصبوا الولاة، اي رموهم بالحصى.

ومعاذ الله ان يكون العراقي مثالا للعجلة او نفاد الصبر، ولكن نتكلم عن متكهني الشر والخسارة، الحكومة في طور التشكل وتسمع من يقول انها ستفشل، لنجرب اولا ولانتعجل الحكم بدون مبرر سوى ربط الاحداث واستخلاص نتائج ربما لاتطابق الواقع؛ لنرى وترون، (والشاطر ايبين بالعبره).

■ عبدالله السكوتي

الكردستاني يطالب بالاستحقاق والعراقية تتخوف من التأخير

لقاء جديد بين المالكي وعلاوي لإنهاء الخلاف على حقائب الأمن

□ متابعة/ المدى

كشفت القائمة العراقية، امس الاثنين، عن لقاء جديد سيجمع رئيس القائمة إياد علاوي ورئيس الوزراء نوري المالكي لحل جميع الإشكاليات المتعلقة بخصوص تسمية بقية الوزراء.

ولايزال الخلاف قائما بين العراقية والتحالف الوطني بشأن التوافق على مرشحي الوزارات الامنية الثلاث.

وقال احد المتحدثين الرسميين للقائمة العراقية شاكر كتاب لوكالة كردستان للأنباء إنه "من المقرر أن يلتقي أياد علاوي ورئيس الوزراء نوري المالكي قريبا لبحث الملفات العالقة، وتسمية بقية الوزراء وبخاصة أن اللقاءات الأخيرة بينهما قد أثمرت عن الكثير من الإيجابيات".

وأضاف ان "تكرار هذه اللقاءات بين علاوي والمالكي سيكون لصالح استقرار الحياة السياسية ودفع العملية السياسية وعمل حكومة الشراكة الوطنية".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد حظي بثقة أعضاء مجلس النواب على حكومته التي شغل فيها ثلاث وزارات أمنية وكالة إلى جانب تسنم عدد من الوزراء لحقائب بالوكالة بسبب عدم الوصول إلى اتفاقات بين الكتل السياسية بشأنها.

وبشأن القائمة العراقية وانتهائها من تسمية اسماء المرشحين لشغل بقية الوزارات قال كتاب ان "القائمة العراقية انتهت من تسمية بقية مرشحيها للحكومة"، مرجحاً "تسنم بقية الوزراء لحقائبهم سيكون في الأسبوعين المقبلين".

وانتهت اتفاقات الكتل السياسية وفق مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني بتجديد الولاية لرئاسة الوزراء لنوري المالكي مرشح التحالف الوطني وحصول إياد علاوي على المجلس الوطني للسياسات العليا الذي لم يتم الاتفاق على طبيعة مهامه ومنهاج عمله إلى اللحظة.

لكن مستشار القائمة العراقية هاني عاشور حذر من خطورة تأخير اختيار الوزراء الامنيين على الاوضاع في البلاد وخاصة في المجال الامني.

واكد عاشور ان تأخير تسمية الوزراء الأمنيين ربما سيؤدي الى مردودات عكسية في وقت يسعى فيه الإرهاب الاعمى الى استهداف العراقيين الأبرياء واللعب بورقة الوقت الضائع مشيرا الى ان تسمية الوزراء الامنيين في الظرف الذي يمر به العراق اهم بكثير من تسمية وزارات اخرى، لان اهم معضلات العراق تتمثل بالوضع الامني.

واوضح عاشور في بيان إن الوزراء الامنيين الجدد سيكونون بحاجة الى فترة طويلة قياسا بالوزراء الاخرين لمعرفة تفاصيل عمل وزاراتهم وسياقاتها، وتشابكاتها الادارية والعسكرية والمناطقية، وتقييم القيادات الميدانية لوضع ستراتيجية جديدة لتعزيز الامن والاستقرار وان التأخير في كل ذلك سيدفع ثمنه العراقيون الابرياء، فيما استغرق تشكيل الحكومة وقتا طويلا لا يحتمل اضافة الكثير اليه الان.

وتابع عاشور إن الشراكة الوطنية العادلة حسمت حق الكتل السياسية في تسمية الوزراء وان أي كتلة ترشح وزيرا هي التي تتحمل فشله، لذلك فان التأخير في تسمية الوزراء الأمنيين، ربما يتسبب في ازمة بين الكتل في وقت يحتاج فيه العراق الى ترسيخ مفهوم الشراكة الوطنية العادلة وتثبيت مشاركة الكتل في بناء البلد وحفظ امنه واستقراره، سيما وان الوزراء الامنيين سيعملون فريقا واحدا مع القائد العام للقوات المسلحة، وبالتالي سيكون هو قائد العمل الميداني ومن خلاله يتم ترسيخ مفهوم الشراكة في تحقيق امن البلاد.

من جهتها، اكدت القيادية في التحالف الكردستاني والبرلمانية عن ائتلاف الكتل الكردستانية اشواق الجاف ان ائتلافها سيحصل على احدى المؤسسات الامنية الاربع.

وقالت الجاف للوكالة الاخبارية للانباء امس الاثنين ان جميع الوزارات والمناصب التشريعية والتنفيذية، تتوزع على الكتل السياسية بالتفاوض والتشاور بينهم، وان وزارات الحكومة الجديدة توزعت وفق التوافق السياسي، مبينة ان ائتلاف الكردستاني احد الكتل الرئيسة في العملية السياسية، ولديهم استحقاق انتخابي، وسيطالب باحدى المؤسسات الاربعة، وزارات (الدفاع، الداخلية، والامن الوطني،جهاز المخابرات المركزي، لان اقليم كردستان جزء من العراق وامنه مرتبط بأمن البلاد.

وكان النائب عن التحالف الكردستاني شوان محمد طه، اكد ان كتلته لها الحق في تسلم احد المناصب الامنية في حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، مشيرا الى ان الكردستاني سيبحث مسألة المشاركة في الوزارات الامنية عن قريب مع رئيس الوزراء وباقي القوى السياسية الاخرى.

ويطالب التحالف الكردستاني بالحقائب الامنية كونها من حصة جميع العراقيين وعلى الجميع النظر لها بنزاهة وموضوعية من اجل اختيار الاكفاء لهذه الحقائب فضلا عن أن للكرد حصة في هذه المناصب وفق الاستحقاق الوطني والتوازن المجتمعي في العراق.

الاجهزة الامنية تنتظر الوزراء الجدد لمواجهة الاستحقاقات المقبلة .. ا ف ب

١٣٠ صحفياً تعرض إلى الاعتداء والضرب

منظمة عراقية: الحريات الصحفية متردية والبرلمان تقاعس عن حماية الصحفين

□ بغداد/ المدى

اظهر تقرير جديد للجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين ان واقع الحريات الصحفية لايزال مترديا ومازالت محاولات تحسين العمل الصحفي وانهاء العنف ضد الصحفيين غير مجدية بسبب انعدام التشريعات والقوانين التي تنظم العمل الصحفي في العراق، وتسهل حق الوصول الى المعلومة وبسبب الاوضاع الامنية التى يعيشها العراق.

وجاء في التقرير الذي نشر امس ان عدم جدية السلطة التشريعية في العراق في تفعيل حرية الصحافة وحرية التعبير قد ادى الى استمرار العنف ضد الصحفيين ومؤسساتهم الاعلامية. ولعل ابرز التحديات التي تواجه حرية الصحافة وحرية التعبير تتمثل في عدم وجود التشريعات والقوانين التي تحمي حرية الصحافة وتنظم عمل ودور وسائل الاعلام المختلفة. وايضا تتمثل بوجود مواد قانونية ضمن قانون العقوبات رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ المعدل وقانون المطبوعات العراقي والتي مازالت بحق الجدار الذي يعرقل حرية الصحافة في العراق ويجعل من المادة (٣٨) من الدستور العراقي التي كفلت حرية الصحافة وحرية التعبير (مادة جامدة)، والتي مازالت تنتظر المزيد من الايضاحات والمبادرات لدعمها وتحريكها وجعلها حقاً دستورياً يتمتع به الجميع.

ويبدو ان تأخير سن التشريعات والقوانين الاعلامية كان له الاثر الاكبر في زيادة وتيرة العنف ضد الصحفيين في العراق.

واشار تقرير الجمعية الى ان (١٣٠) صحفيا عراقيا قد تعرضوا الى الانتهاك والاعتداء والضرب والحجز والمنع وقد مورست تلك الانتهاكات ضد الصحفيين دون أوامر قضائية.

ومازالت العاصمة بغداد المدينة الاخطر على حياة الصحفيين اذ تعرض ٣٩ صحفيا يعملون في مختلف وسائل الاعلام العراقية الى اعتداءات من قبل جهات معروفة وكالعادة لم يتم احالة العناصر المتورطة في تلك الاعتداءات على الصحفيين الى المحاكم المختصة وسمح لهم بالافلات من العقاب.

ويقول التقرير انه ومن خلال تحليل تلك الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون من قبل الجهات الحكومية اتضح ان غالبية الصحفيين الذين تم الاعتداء عليهم من قبل حمايات وعناصر الشرطة والجيش تكون حالة الاعتداء بسبب تصرف غير مسؤول من قبل تلك العناصر رغم ان جميع الصحفيين الذين تم الاعتداء عليهم تم خضوعهم للتفتيش البصري والالكتروني من قبل عناصر الحماية وانهم يحملون البطاقات الصحفية، مشيرة الى انه ليس هنالك اي مبرر لوقوع حوادث الاعتداء الا ان العناصر المتورطة في تلك الحوادث يتعمدون مضايقة الصحفي والاعتداء عليه دون اي مبرر والبعض من حوادث الاعتداء تلك وقعت امام انظار المسؤولين. وشهد عام ٢٠١٠ اغتيال ستة صحفيين وقد اعتبرته الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين العام الاقل دموية بالنسبة للاعوام السابقة.

وقد اغتال الجيش الامريكي الصحفية اسيل العبيدي بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٣ في بغداد منطقة علاوي الحلة مع سائقها وقد عملت الصحفية المذكورة في فضائية دجلة قبيل توقفها عن البث ولم تجد الجمعية اي نتائج عن التحقيق في الحادثة المذكورة.

فيما اغتال مسلحون مجهولون في غرب بغداد الصحفي رياض السراي والذي يعمل في فضائية العراقية وذلك بتاريخ ٧ ايلول ٢٠١٠ وكالعادة عجزت دوائر الشرطة عمن اتمام التحقيق في الجريمة وقد تم تقييدها ضد مجهول.

وبتاريخ ٢٣ ايلول اغتال مسلحون مجهولون الصحفي صفاء الخياط معدو مقدم برامج في فضائية الموصلية وذلك في الساحل الشرقي من محافظة نينوى.

وفي شأن اخر، يرى التقرير ان العراق لا يملك اي قوانين او تشريعات تنظم العمل الصحفي في العراق مما جعل حرية الصحافة وحرية التعبير في حالة من الفوضى والتخبط فالمادة (٣٨) من الدستور العراقي التي كفلت حرية الصحافة وحرية التعبير انما تحتاج الى تشريع قانون يدعم حرية الصحافة حيث ان القضاء العراقي لايتعامل اصلا معها، وان قانون العقوبات العراقي ٦٥ لسنة ١٩٦٩ المعدل هو النافذ والذي يتقاطع جملة وتفصيلا مع المادة ٣٨ من الدستور العراقي. ولا يقدم هذا القانون اي دعم لحرية الصحافة وحرية التعبير ولايحمي هذا القانون الاراء التي تنتقد اخطاء كبار المسؤولين والوزارات او تتحدث عن الفساد الاداري والمالي. وغالبا مايتم تجريم الصحفي او المؤسسة الاعلامية بسبب النشر وبسبب ممارسة العمل الصحفي على ضوء قانون العقوبات العراقي رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ المعدل وقانون المطبوعات لعام ١٩٦٨ وهما ما يتعامل به القضاء العراقي مع قضايا النشر وقضايا الصحفيين ومحاكماتهم.

من جانبه، لاحظ المكتب القانوني في الجمعية ان الدعاوى التي تقام ضد الصحفيين ومؤسساتهم الاعلامية بسبب النشر وبسبب ممارسة العمل الصحفي، انما تقام من اجل معاقبة تلك المؤسسات الاعلامية خاصة اذ كانت تلك المؤسسات قد نشرت انتقادا الى جهة ما او شخصية سياسية او حكومية، حيث غالبا مايتم المطالبة بتعويضات خيالية لاترتقي الى الواقع حيث طالبت ادارة مصرف الوركاء تعويضات تصل الى ٥٠٠ مليار دينار عراقي جراء نشر مقابلة صحفية لمسؤول حكومي اكد وجود افلاس واختفاء اموال في مصرف الوركاء، وقد ردت محكمة قضايا النشر والاعلام تلك الدعوى وتم كسبها لصالح الصحفي.

خلاف بين الفرقاء حول الأوقاف والقانونية

البرلمان: التصويت على اللجان الأسبوع المقبل.. ورئاسة سبع منها للنساء

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

كشفت الكتل السياسية امس الاثنين حسم رئاسات اغلب اللجان البرلمانية، فيما اشارت الى ان التصويت عليها سيكون الاسبوع المقبل على أن تترأس النساء سبع لجان من أصل ٢٧.

وعلى ما يقول اعضاء في مجلس النواب فان هنالك اتفاقا بين الكتل على ان لا تتسلم اي كتلة لجنة تعنى بشأن وزارة كانت من حصتها، وهو الامر الذي انتقده النائب عن ائتلاف دولة القانون عمار الشبلي في حديثه لـ"المدى"، مبينا ان هذا الامر اصبح عرفا داخل مجلس النواب، موضحا ان رئيس اللجنة ليس له اي صلاحية اكثر من بقية اعضائها، خصوصا في امر التصويت.

حصة التحالف الوطني وبحسب الشبلي هي اثنا عشر لجنة من بينها الامن والدفاع، والنزاهة، والتربية، والاستثمار، والعشائر، العلاقات الخارجية، الشهداء، والطاقة، والاستثمار، فضلا عن لجنة الاوقاف الدينية والاخيرة كانت محل خلاف، وبحسب مصادر كردستانية فان هذه اللجنة من نصيب الجماعة الاسلامية، الا ان الشبلي نفى ذلك مشددا انها من حصة كتلته.

من جانبه اشار النائب عن تحالف الوسط مطشر عليوي وفي تصريح لـ"المدى" الى انه جرى الاتفاق في بادئ الامر على ان تكون لجنة الاوقاف من حصة تحالفه، الا ان خلافا حصل داخل التحالف الوطني مما حدا بالاخيرة الى المطالبة بها، مبينا: اذا ما اصر التحالف الوطني على التمسك بها سوف نلجأ الى حل اخر وهو ان تسند الى الوسط مناصب نواب لرؤساء اللجان، وهو ما اكد عليه القيادي في الحزب الاسلامي عمر الهيجل والذي قال لـ"المدى" امس "ان لجنة الاوقاف ليس لها اهمية كبيرة كي تكون مشكلة بين الكتل"، معربا عن استغرابه حول تمسك بعض الاطراف في كتلته بهذه اللجنة. واضاف الهيجل وهو عضو في تحالف الوسط، ان حصة كتلته من اللجان هي واحدة، ومن الممكن ان يتم الاستغناء عنها اذا ما رأى الوسط وجود مصلحة في ذلك.

وفي المقابل لا يزال الخلاف على رئاسة اللجنة القانونية فيما بين ائتلافي العراقية والقوى الكردستانية، الا ان التحالف الوطني اشار الى ان الكردستانية هي الاقرب لها.

النائبة عن القائمة العراقية عالية نصيف، قالت لـ"المدى" ان حصة العراقية من اللجان هي سبعة ومن بينها المرأة والمصالحة والعمل والتربية فضلا عن النفط والغاز، نافية ان تكون اللجنة القانونية قد حسمت لصالح الكردستاني، مشددة على تمسك العراقية بها كونها جزء مما اعتبرته استحقاق العراقية الانتخابي.

فيما اشار سعيد خوشناو النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية في حديث لـ"المدى" الى ان ائتلافه سوف يحصل على ما بين ست الى سبع لجان من بينها، لجنة منظمات المجتمع المدني، والاقاليم والمحافظات، فضلا عن القانونية ولجنة الخدمات، متوقعا ان تسند لجنة المجتمع المدني الى الاتحاد الاسلامي، ولجنة الاقاليم والمحافظات الى كتلة التغيير، فيما ستسند لجنة واحدة الى الجماعة الاسلامية، موضحا انه بات من شبه المؤكد ان يترأس التحالف الكردستاني لجنتي الخدمات والقانونية، والتي اصرت نصيف وهي عضو لجنة النظام الداخلي لمجلس النواب على انها من حصة العراقية، معتبرة ان الاساس الذي استندت اليه القوى الكردستانية في تمسكها بها غير صحيح كونها تعتبر ان تولي التحالف الوطني لوزارة العدل وهي وزارة لها وظيفة تشريعية والعراقية رئاسة مجلس النواب وهو مجلس تشريعي فمن حقها ان تتولى الكتلة القانونية.

الا ان الشبلي اعرب عن توقعه في أن تؤول اللجنة القانونية الى التحالف الكردستاني لما يمتلكه الاخير من حظوظ كبيرة في توليه لها.

وكان عضو التحالف الكردستاني فرياد رواندزي اعتبر وفي تصريح سابق لـ"المدى" ان سبب تمسك تحالفه باللجنة القانونية يرجع الى امرين، الاول كونها هي من حصتها بالتوافق السياسي، اما الثاني فيتركز في الخبرة التي لدى الكردستاني خصوصا خالد شواني في هذه اللجنة، واصفا الاخير بأنه كان الحلقة الانشط في اللجنة القانونية للبرلمان السابق مما يجعله الاجدر برئاسة اللجنة في البرلمان الحالي.

وعن حصة النساء من رئاسات اللجان توقع النواب انها ستحصل على سبع لجان، حيث ستأخذ المرأة رئاسة ثلاث لجان في التحالف الوطني، في حين ستتولى لجنتين في كلا العراقية والتحالف الكردستاني.

وعن موعد التصويت على اللجان اشار خوشناو الى ان الامر سيحسم في جلسة الاحد القادم، مبينا ان عدد اللجان قد زيد الى ٢٧ لجنة بعد فصل لجنة التعليم والتربية ولجنة العمل والخدمات واستحداث لجنة للاستثمار.

يذكر ان مجلس النواب السابق يتكون من ٢٤ لجنة وهي كل من لجنة العلاقات الخارجية ورقة العمل ولجنة الامن واللجنة القانونية لجنة النفط و الغاز و الثروات الطبيعية واللجنة المالية واللجنة الاقتصادية و الاستثمار و الاعمار ولجنة التربية و لجنة الصحة و البيئة ولجنة العمل ولجنة الاقاليم ولجنة حقوق الانسان ولجنة الثقافة والاعلام والسياحة ولجنة الاوقاف والشؤون ولجنة المرحلين و المهجرين والمغتربين ولجنة الزراعة والمياه والاهوار ولجنة المساءلة و العدالة لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين ولجنة الشباب والرياضة ولجنة المرأة والاسرة و الطفولة ولجنة مؤسسات المجتمع المدني ولجنة شؤون الاعضاء والتطوير البرلماني ولجنة العشائر ولجنة الشكاوى.

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي هاتف: ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
بيروت. الحمرا. شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون